

تقديم العدد الخامس للمجلة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
قال الله عز وجل ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾¹ كما قال سبحانه ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾².

1 يظهر من الآيات الكريمة إن للعلم مكانة هامة في أي مجتمع، وهو أحد أوجه النشاط المعقدة، التي تستلزم التقصي والاسترشاد بقواعد منهجية، وتجبرات السابقين لسير أغوار بعض المواضيع، وتحليل آراء الباحثين فيها، رغبة من الباحث أن يصوغ وجهة نظر خاصة به.

فبعد صدور العدد الرابع الذي كان خاصا بأشغال الندوة الدولية حول صيغ التمويل في البنوك التشاركية، والتي عقدت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس، تواصل المجلة مع قرائها في عددها الخامس الذي بين أيديكم. إذ إن الأبحاث التي عرضت لها المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية في هذا العدد لم تخرج عن هدفها المنشود، حيث تميزت مقالاتها بتقيدتها بقواعد منهجية رصينة، واحتوت على آراء ذات أفكار عملية منظمة، مستنبطة الحقائق بشأن مسألة أو إشكالية معينة، مستندة في ذلك على قواعد الاستعلام والتحري، مما أمكنها من وضع فرضيات لمقالاتها.

ولا تخفى الصعوبات التي واجهت جل الباحثين في مقالاتهم حيث تطلب الأمر اكتشاف حقائق جديدة، أو تفسيرها، أو مراجعة للنظريات والقوانين السارية التنفيذ، أو الوصول إلى تطبيقات قضائية، وكل هذا وغيره، تم بإعمال طرائق واعتماد مناهج مختلفة في تحليل وفحص المعلومات المتعددة، وفي مواضيع قانونية مختلفة.

لقد كانت أولى الأبحاث التي عرضت لها المجلة تلك المتعلقة بالقانون الدولي الخاص من خلال بحث الحماية الدولية للطفل المهاجر، بحكم أن هذه الفئة تشكل أهم الفئات الأكثر عرضة لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. فحاول الباحث مناقشة مدى فعالية الحماية المقررة للطفل المهاجر في القانون الدولي، من خلال ما جاءت به الاتفاقيات الدولية لصالحه. ليعقبه في ذات المجلة الحديث عن مواضيع أخرى منها: ما يشمل المجال التجاري بالتعرض للحماية القضائية للعلامة التجارية، وتحديد دعاوى المنافسة غير المشروعة حيث تم الاستشهاد بتطبيقات قضائية، وتم الخروج

1 - سورة العنكبوت الآية 49.

2 - سورة سبأ الآية 6.

بنتائج هامة. وتعدى الأمر الاتمام بالمعاملات التجارية عن بعد، أي باعتماد الوسائل الإلكترونية بمعرفة الوضع في عدد من التشريعات ومقاربتها بالتشريع المغربي. وزاد من الاهتمام في هذه المقالات التعرض لأول مرة لأنواع جديدة من العقود وهي العقود الذكية التي تتم وفق نمط جديد ذات سلسلة شبكية تسدي خدمات مختلفة.

وتعرضت المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية لمواضيع أخرى خصت البنوك التشاركية سواء بشمولها للمنتوجات التمويلية البديلة في هاته البنوك، أو تعلق الأمر بصياغة العقود المبرمة في هذه المؤسسات المالية، أو ارتكنت إلى الاهتمام بوضعية العميل في عقد من عقود المراجعة. ناهيك عن عرض أحد المقالات لمجال التأمين وتحديات بعض المخاطر. وكلها مقالات متميزة في تحليلها وإفادتها منهجيا وفكريا، لكل باحث في المجال البنكي.

وبحكم مكانة التشريع الجنائي في أي منظومة قانونية، فقد كانت بعض المقالات ذات أهمية في التعرض إما لموضوع المستهلك بحمايته من جريمة الغش في البضائع، حيث يشكل جوهر الحلقة التعاقدية وولما قد يسفر عنه من نتائج وخيمة قد تكشف عن استغلال ضعفه وجهله لعدة أمور. والحماية تعدت مجالها لتشمل في مقال آخر مكافحة الاتجار في البشر في التشريعات الجنائية، فضلا عن الاهتمام بموضوع المساعدين أو المرشدين لجهاز البحث أو التحري عن الجريمة.

ولا يسع مدير المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية إلا أن يشكر جميع المساهمين بمقالاتهم في هذه المجلة على قمة مساعدتهم، وتجاوبهم السريع واللا مشروط، وإسراهم على إخراج هذا العدد حيز النور رغم تعقيدات شروط المجلة ودقة ضوابطها التي تلاحظ للجميع. وإنه لمدعاة للفخر أن تجد مثل هاته الثلة من الباحثين والباحثات وبهاته الكفاءة العالية وذات التحليل القانوني القويم. ونرجو من الله أن تستمر المجلة مع هؤلاء ومع باحثين آخرين في الأعداد المقبلة بإنشاء الله.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن يجد القارئ في هذا العدد الفائدة المرجوة من بحثه، أو اطلاعه على الدراسات القانونية التي يتوق إليها، والله ولي التوفيق.

وخير ختام قول في هاته المجلة قول الحق سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَتْلُمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَتْلُمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾¹. والله ولي التوفيق.

الدكتور محمد المروصي: المدير المسؤول

عن المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية